



المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

الندوة السنوية لدورية "عمران"
موجة «الربيع العربي» الثانية: ضد
الطائفية والمذهبية والتمييز العرقي؟

31 آذار/ مارس و 1 نيسان/ أبريل 2023

ورقة مرجعية

خلال السنوات العشر الأخيرة، شهد العالم العربي موجتين مما أصبح يعرف بـ «الربيع العربي»، متشابهتين في أفق مطالبهما الرئيس، وهو وضع حدٍ للنظم الاستبدادية - بصرف النظر عن النجاح أو الفشل في تحقيق ذلك - ومختلفتين في تمثلهما لأسس هذا الاستبداد، وخصوصاً أبعاده الثقافية وآليات إنتاجها واستخداماتها. فخلال الموجة الأولى، كان عنوان الثورات رفض الفساد والاعداة في توزيع الثروة والقمع واحتكار السلطة، من دون طرح جماهيري نقدي لثقافة النخب السياسية التي مارست الاستبداد، وامتداداتها داخل النسيج المجتمعي. فكانت النتائج مختلفة بحسب الخصائص الاجتماعية وتاريخ الدولة في كل بلد: في بعض الحالات (تونس، ومصر) ساعدت عراقة الدولة ومركزيتها والتجانس الثقافي مع حيوية المجتمع المدني في تشكّل قوى استهدفت الأنظمة السياسية، وليس الدولة. وفي حالات أخرى، أدت هشاشة الدولة وتعدد أنماط العيش والانتماء والتدخل الخارجي المباشر إلى تحول الثورات إلى حروب أهلية طاحنة، برزت خلالها بوضوح الأسس الثقافية للاستبداد وتشابكاتها الدفينة مع الاقتصاد والسياسة، وقد استغلتها النظم السياسية المستبدة، وليدة تلك الثقافة، لخلق أسباب التناحر الأفقي بين الثائرين، مدعومة في ذلك أحياناً من الخارج. وإضافة إلى كل هذه القضايا، عرّت أحداث الربيع العربي ما يمكن أن نسميه «الشوارع الخلفية» لهذه الأحداث؛ وهي التحولات العميقة التي عرفتها الأرياف في العالم العربي في كل المجالات (الاجتماعية، والتنمية، والغذائية، والبيئية)، واخترقت نسيج المدن وأحياءها الشعبية التي كانت مسرح الاحتجاجات الكبرى.

خلال الموجة الثانية من الربيع العربي، برزت ظاهرة جديدة لافتة للانتباه، تعكس وعياً أكثر تقدماً لدى الثائرين بأصول ظاهرة الاستبداد، ونضجاً أكبر في استخلاص بعض دروس الموجة الأولى، سواء من جانب الثائرين ضد الاستبداد أم من جانب ممثليه: لقد أضيفت إلى مطالب العدالة في توزيع الثروة والقطع مع الفساد واحتكار السلطة عناوين جديدة واضحة، تتمثل في رفض التصنيفات الذهنية السياسية والثقافية التي تستخدم العرق والمذهب والطائفة والقرابة في تمثّل المرتكزات الاجتماعية للسلطة بصفة عامة، وتبني عليها مفهومها للشريعة السياسية، وتجعل منها مفتاحاً لبناء السلطة والقوة وتوزيع الاستحقاقات المعنوية والمادية (لبنان، والعراق). ومن المثير أن هذا التحول النوعي في تفكيك آليات الاستبداد قد أدى إلى نوع من الكبت السياسي، أو من الإمساك الظاهري، من جانب بعض النظم السياسية موضوع الثورة، عن استخدام مثل هذه التصنيفات لإحداث انقسامات في صفوف المتظاهرين؛ ما جعل الحراك الجزائري، على سبيل المثال، يحتفظ بتماسكه طوال قرابة سنة كاملة من المظاهرات الأسبوعية من دون تفكك، والحراك السوداني يحافظ على وحدته إلى الحد الذي ساعده، جزئياً على الأقل، على إسقاط النظام الذي حكمه حوالي ثلاثين سنة. بل هناك ربما ما هو أهم: لقد قبلت بعض حركات هذه الموجة التنوع المجتمعي الذي كانت النظم الاستبدادية ترفض الاعتراف به أو تتلأأ في ذلك، رغم استخدامها السياسي له، لا بوصفه عنصر تفرقة، بل عنصر ثراء للوحدة الضرورية لمقاومة الاستبداد الجاثم على الجميع (الحالة الجزائرية، وربما اللبنانية والعراقية، وكذلك التوجه العام للفكر السياسي في المغرب).

معرفياً، تنوّعت مداخل البحث في أسباب موجة الربيع العربي الأولى ومسبباتها، فجرى استخدام مفاهيم/ فرضيات الطبقة الوسطى، والطفرة الديموغرافية الشبابية، والمجتمع المدني، وشبكات التواصل الاجتماعي، وأساليب المقاومة اليومية غير المرئية (والقائمتات البليوغرافية في ذلك طويلة)، لتفسير هذه الظاهرة وفهمها، مع التركيز على فشل مناويل التنمية والحكم. لكن الأبعاد الثقافية - السياسية العميقة التي سمح لها السياق الجديد بالتبلور، ببطء وبشيء من الغموض، لم تحظ بالاهتمام الذي تستحقه، إلى أن سحبها إلى واجهة الأحداث المتظاهرون أنفسهم. ومن المهم ملاحظة أن هذا التطور رافقه تطور في الأدبيات العربية التي بدأت بإعادة النظر جدياً في الأسس المتخيلة للتصنيفات الذهنية السياسية والهوياتية وتجسدها المؤسساتية والبنوية، تلك التي بنت عليها المراكز البحثية العالمية تحليلاتها للحالة «الشرق أوسطية».

مهاور الندوة

تخصص دورية **عمران** ندوتها لسنة 2023 للخوض في مجمل أسئلة هذا البعد الشائك والمعقد، ذي الدلالات السوسولوجية والأنثروبولوجية العميقة، في المسارات المتعرجة واللايقينية لثورات الربيع العربي، وتأمل من المشاركين فيها طرح قضايا يمكن جمعها، من دون أن يكون ذلك حصرياً، في المحاور البحثية التالية، مع تشجيع خاص على البحوث المقارنة في الزمان والمكان:

- الأصول الاجتماعية للحراك الثوري في موجة الربيع العربي الثانية.
- سوسولوجيا مطالب الحراك الثوري وشعاراته في هذه الموجة.
- أسئلة الطائفة والمذهب والعرق والقرابة في موجة الربيع العربي الثانية.
- وسائل التواصل الاجتماعي والتفاعل الأفقي خارج الهرميات «التقليدية».
- إستيمولوجيا علاقة المعرفة بالحراك الثوري والسلطة.
- موجة الربيع العربي الثانية والتدخل الدولي.
- موجة الربيع العربي الثانية في سياق النزاعات الدولية الراهنة.
- موجتا الربيع العربي الأولى والثانية: أوجه التشابه والاختلاف.
- أسئلة التنظيم في الموجة الثانية من الربيع العربي.
- قراءة جندرية للموجة الثانية من الربيع العربي.

تبقى الدورية مفتوحة أيضاً على كل المقترحات التي تندرج في إطار الإجابة عن الأسئلة التي تطرحها الإشكالية العامة لهذه الورقة الخلفية للندوة.

نواظم المشاركة في الندوة

- تستقبل هيئة تحرير دورية **عمران** المقترحات البحثية (250-500 كلمة) للمشاركة في الندوة في موعد أقصاه **20 أيلول / سبتمبر 2022**، على أن يشمل المقترح عنوان البحث وإشكاليته الأساسية ومنهجيته المتبعة.
- يُرسل المقترح البحثي مع نسخة من السيرة العلمية عبر البريد الإلكتروني: omran@dohainstitute.org
- تُقبل الأوراق الأصلية فحسب، أي تلك التي لم يسبق لها أن نُشرت أو قُبلت للتكريم والنشر.
- تستقبل **عمران** البحوث الكاملة (6000-10000 كلمة) التي وافقت على مقترحاتها الملزمة بمواصفات البحث الشكلية والموضوعية التي يعتمدها المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، في موعد أقصاه **30 كانون الثاني/ يناير 2023**.



- تخضع البحوث المنجزة كافةً للتحكيم، ولا تعني الموافقة على المقترح البحثي موافقةً تلقائيةً على مشاركة البحث في حال لم يقرّ التحكيم العلمي الورقة البحثية كاملةً بعد إنجازها.
- يتولى المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات تغطية نفقات الانتقال والإقامة للباحثات والباحثين الذين قُبلت بحوثهم للمشاركة في الندوة، ولا يمنح أي مكافأة عن أي بحث يُقدّم في الندوة. وتنشر الأوراق المقبولة بعد تحكيمها باسم أصحابها في دوريات المركز و/ أو في كتاب الندوة.